

# الحسبة ودور المحتسب في المجتمع الإسلامي

بمقام  
الأستاذ محمد محمد التهامي

هذه الصفحات من تراثنا الإسلامي تتناول القضاء  
القائم على الحسبة من حيث نشأتها والدور الذي  
للمحتسب في مجال الاقتصاد .

فقد كان من الضروري وجود من يقوم بالانتراف على التعامل في الأسواق وتنظيم المعاملات التجارية . سواء بين التجار أنفسهم . أو بينهم وبين المشترين . ولذا وجد منصب الحسبة . وأسند الى المحتسب القيام بهذا العمل . مساعده في ذلك الأئماء والعرفاء . فالحسبة وإن كانت في أساسها وظيفه دينية من باب الأمر بالمعروف اذا ظهر تركه . والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله (١) . لقوله تعالى : ( ولتكن منكم أمة يدهون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) (٢) . الا أننا لن نتعرض هنا لأحكام الحسبة الا فيما له صلة بالمعاملات التجارية خاصة فيما يتعلق بالفش والتدليس والمماطلة في دين من الديون ومنع المنكرات في الأسواق ومراقبة الأسعار والتجارات والمعاملات . والانتراف على تنظيم الأسواق (٣) . وقد تغطت الحسبة بهذا المعنى الديني الخلفي من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى واجبات عملية مادية تتفق والمصالح العامة للمسلمين . واعتبرت خدمة اجتماعية واقتصادية تعمل على تحقيق حسن المعاملات بين أفراد المجتمع في نظام النعالييم الدينية والشرعية . اذ هي تعني في التشريع الاسلامي بشكل عام ما يطلق عليه المصلحة العامة في التشريع المصري (٤) . والى جانب ذلك أيضا تعتبر وظيفة ادارية قضائية في أن واحد . اذ أن المحتسب كان مكلفا بالفصل في بعض القضايا التي لا ينظرها القاضي (٥) . كما أن الحسبة اشتمل في الموضوعات التي تباثرت النظر فيها . وهي من ناحية أخرى اشتمل في تسميتها من كلمة أحكام السوق (٦) .

واختلف المؤرخون حول منشأ الحسبة . فذهب البعض الى أن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) كان أول محتسب لأنه نهى عن الفش وقال : ( من غشنا ليس منا . وذهب البعض الى القول بأن « عمر بن الخطاب » هو المحتسب الأول في الاسلام . فقد كان يطوف بالشوارع والأسواق حاملا درة معه . ومنى رأى غشاشا أو مدلسا خفقه بالدرة مهما يكن شأنه . وربما أتلّف بضاعته . على حين ذهب آخرون . وبصفة خاصة من الكتاب المحدثين الى أن الحسبة قد عرفت في عهد الأمويين . أو أنها نشأت في العهد العباسي (٧) . وعلى أية حال . فقد تدعت معالم الحسبة منذ القرن الثالث الهجري . إذ حفلت المدن الاسلامية بالمراكز التجارية والصناعية والأسواق . وزخرت بطوائف التجار وأهل الحرف والصناعات ذوي الميول والانتجاغات السياسية المتعارضة والمذاهب الدينية المختلفة . مما جعل الدولة الاسلامية

تنزع الى فصل الحسبة عن القضاء . وجعلها أداة رقابة وضبط وتنفيذ سريع . حتى لا يضطرب الأمن وتختل أصول المعاملات التجارية وتتم الفوضى (٨) .

وقد قامت الحسبة في بلاد المغرب والأندلس على نفس الأسس والأصول التي وضعت لها ولتحقيق الأغراض نفسها . لذا كانت خطة الحسبة في الأندلس يتولاها أحد القضاة (٩) . وكثيرا ما كان يلقب بقاضي الجماعة . وبالوزير تفخيما لشأنه وتعظيما لقدره . وينسدرج تحت اختصاصاته الاشراف على أعمال الحسبة (١٠) . فقد كانت من الوظائف الهامة والمرموقة التي يتطلع اليها رجالات الدولة (١١) . وتعتبر كتب الحسبة مصدرا رئيسيا لدراسة تاريخ الاقتصاد في البلدان الاسلامية والقائم الضوء على الحياة الاجتماعية والنشاط التجاري (١٢) .

أما عن المعتسب الذي يقوم بتنفيذ واجبات الحسبة . فقد كان يشترط أن تتوافر فيه عدة شروط أهمها : معرفة أحكام الشريعة والتفقه في أمور الدين . وأن يكون حازما في تنفيذ الأحكام الشرعية على المخالفين . بعيدا عن الغرور والتفاخر والمباهاة بالمنصب أو السلطة . عفيفا عما بأيدي الناس من أموال . متورعا عن قبول الهدية أو الرشوة . كما يشترط فيه حسن المظهر والهندام وأن يتصف بالرفق ولين القبول . وملاقاة الوجه وسهولة الأخلاق (١٣) .

وقد أوضحت كتب الحسبة . سواء المشرقية أو المغربية . أعمال المعتسب وواجباته وقد اتفقت في مضمونها مع بعضها البعض . إذ أن الحسبة هي إحدى النظم الاسلامية التي طبقت في دول العالم الاسلامي مشرقه ومغرب . وقد تضمنت واجبات المعتسب عدة أغراض منها الاشراف على الآداب العامة والنواحي الدينية . والأسعار . والأسواق . والباعة والمعاملات . وكشف الغش والتدليس والمعاينة عليه (١٤) . وكذلك حمل الناس على المصالح العامة في المدينة والأسواق . والاشراف على المكاييل والموازين والعمل على ضبطها . واجبار المماطلين على دفع ديونهم طالما كان في امكانهم ذلك . وإلى جانب ذلك معرفة حيل الباعة في أمور التدليس أو الغش وكشفها والقضاء عليها . وتنظيم الأسواق التجارية بصفة عامة (١٥) . هذا وإن كانت قد استندت الى المعتسب أعمال أخرى . ولكنها لا تندرج تحت ما نحن بصدد من أعمال المعتسب في الأسواق والمعاملات التجارية . ويصور لنا المقرئ . نقلا عن ابن سعيد . صورة حية نابضة بالحركة عن كيفية مباشرة المعتسب

لأعماله في الأسواق ، فقد كان يسير في الأسواق راكباً دابته ، ويصحبه في ركابه أهوانه حاملين معهم الموازين والمكاييل لمعايرة أوزان الباعة .  
 والتأكد من وزن الحيز بالذات ، إذ كان وزنه معلوماً وسمرًا ، حتى لا يكون هناك مجال للتلاعب في أوزانه . أما اللحم فكان يشترط عليهم وضع ورقة مكتوب عليها الأسعار التي حددها المحتسب . كما اتبع المحتسب بعض الأساليب ، التي مازلنا نستعملها حتى اليوم ، في اختبار الباعة ومدى التزامهم بالأوزان والأسعار فقد كان يدس عليهم صبيًا أو جارية ليشتاع منهم ثم يقوم باختبار الوزن ومراجعة السعر . فإن وجد نقصاً في الوزن أو مخالفة لما حدده لهم من الأسعار . فأس على ذلك حالهم مع الناس في التعامل ، ويقوم بتوقيع العقوبة الفورية على المخالف . والتي تبدأ بالتوبيخ أو الضرب والتجريس والشهير في السوق . أو النفي من الأسواق . بل من المدينة بأسرها . وكل ذلك يجري وفق أحكام العسبة وقواعدها التي يتدارسها المحتسب ويمثلها للباعة (١٦) .

وكان على المحتسب مفاجأة الأسواق والباعة في أوقات الغفلة عنه . كما يتخذ له فيها عيونا يوصلون إليه الأخبار وأحوال السوق (١٧) والاشراف على تنظيم الأسواق ومنع الجلوس في طرقاتها . أو اخراج الباعة خصاطب الدكاكين حتى لا يضايق المارة كما يمنع أحمال الحطب والتبن وأحمال الخلفاء من دخول الأسواق حتى لا تلتحق الضرر بالمارة . ويعمل أيضا على أن تكون حوانيت المطارين والبرازين بعيدة عن كانت صناعته تحتاج إلى وفود نار كالحباز والطباخ والحداد حتى لا يحدث ضرر بينهم لعدم النجاس . والعمل على نظافة الأسواق (١٨) .

وكانت واجبات أعمال المحتسب في الاشراف على الباعة وأصحاب الصنائع في الأسواق متعددة ومتشعبة . فقد كان عليه أن يشرف على الفرانين والحبازين . فيقوم بتفريقهم على الدروب والمحال وأطراف البلد لما في صناعة الحيز من أهمية ويأمرهم بإصلاح المداخل ، وتنظيف الفرن من اللباب المحترق والرماد المتناثر حتى لا يلتصق بالحيز . إلى جانب نظافة الفرانين وأدواتهم المستعملة في المعجن . كما فرض عليهم وضع علامات مميزة على أطباق المعجن إذا كثرت عنده حتى لا تختلط مع بعضها البعض (١٩) . أما بالنسبة للجزارين فقد فرض عليهم اتباع الأصول الشرعية في عمليات الذبح بذكر اسم الله . واستقبال القبلة . وعدم استخدام السكين كالة ( أي غير مسنونة ) وكذلك عدم نفخ لحم الشاة بعد السلخ حتى لا تتغير نكهة اللحم . كما

اشترط على الصبايين عدم هروز اللحوم من حد مصاطب الحوانيث ، وعزل لحوم الماعز من لحوم الضأن وتعليق أذناب الماعز على لحومها الى آخر البيع حتى لا يختلط الأمر عند المشتري . وكذلك بيع الاليات مفردة من اللحم ، ولا يخالطها جلد ولا لحم ، الى جانب اتباع النظافة الشخصية للمحل أيضا ، كما يختبر الدهان اذا شك فيها ، بالقائها في الماء فان طفت فهي ميتة ، وان رسبت فهي مذبوحة ، واتباع هذه الطريقة في اختبار صلاحية البيض (٢٠) .

كما تولى الاشراف على صناعات المأكولات المختلفة مثل صناعات الزلابية ( نوع من الفطائر التي يدخل في عملها العسل واللوز ) (٢١) ، والشوائين ، اذ يقوم بوزن الحملان قبل ادخالها في التنور ويكتبها في دفتره ، ثم يعيد وزنها بعد اخراجها ، فاذا نقص وزنها الثلث فقد تنامي نضجها ، والاعادها الى التنور مرة أخرى حتى يتم نضجها (٢٢) . وكذلك الرواسين ( أي بانيي الرءوس والكوارع ) حيث يأمره بتثقيفها ، وعدم خلط رءوس الماعز بالضأن ، بأن يجعلوا في أفواه رءوس الماعز ابريقا لتمييزها (٢٣) . كما تناولت وظيفة المحتسب الاشراف الى المشركين الذين كانوا يبيعون انواعا من الأعشاب الطبية والأدوية الجاهزة ، أيضا الشرايين حيث كانوا يصنعون الأدوية السائلة والمركبة والمعاجين والمراميد وكذلك العطارين الذين كانوا يبيعون العقاقير الطبية ، خاصة أن هذه الأنواع من السلع كانت عرضة للغش بوسائل كثيرة يصعب اكتشافها (٢٤) . وتناولت أعمال المحتسب أيضا الاشراف على البزازين ( بانيي الثياب ) ، والحائك ( من ينسج الغزل ) ، والحياطين ، والقطائين (٢٥) ، والكتانين ، والحرييين ، وأيضا الصباغين . وقد وضعت لهم شروط وقواعد لممارستهم لهذه الأعمال ، والاعتماد عن الغش والتدليس (٢٦) . وكذلك الاشراف على الأساكفة (صانعي الأحذية) ، والصاغة ( صانعي الحلوى المصنوعة من الذهب والفضة ) ، والنحاسين والمداين ( صانعي الأدوات النحاسية أو الحديدية ) ، ومنهم من الغش أو التدليس فيما يقومون بصنعه (٢٧) . كما تناولت أعمال المحتسب أيضا الاشراف على البياطرة ، وما يقومون به من علاج الدواب المختلفة ، وضرورة معرفتهم بعلمها وطريقة معالجتها ، وكذلك الاشراف على الفصادين (٢٨) والمجامين (٢٩) والأطباء والكحالين (٣٠) والمجبرين (٣١) ، والجراحين (٣٢) . ويختبرهم ويراقب أعمالهم ويلزمهم باتباع القواعد المتعارف عليها وفق الأصول العلمية المعمول بها (٣٣) . وهذه الأعمال وان كانت تنسم بالصيغة الطبية مما يجعلها تبدو بعيدة عما نحن بصدد من تناول أعمال المحتسب في الأسواق ، ولكنها في الحقيقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، حيث أنها تعتبر نوعا من المعاملات ولها سمة التعامل التجاري لما تتضمنه من اتفاق نقدي بين القائمين عليها والمنتفعين بأعمالهم .

ولم تقتصر واجبات المحتسب على الأعمال السابقة ، بل تناولت أيضا الاشراف على نخاسي العبيد والدواب ، ومفاجأة أسواقهم ، ومراقبة مدى تنفيذهم للقواعد التي تتبع في تعاملهم في بيع العبيد والدواب ، كما وضعت الأسس التي تنظم هذه العملية (٣٤) . كما تولى المحتسب تحصيل الجزية من أهل الذمة طبقا لما تقرر عليهم (٣٥) وقام المحتسب أيضا بمدة أعمال أخرى تتصل بالنواحي الدينية والأداب العامة ، والمبادات ، وليس هنا مجال لذكرها لتشعبها وارتباطها بمجالات أخرى غير المجالات التجارية أو الاقتصادية ، وما يتصل بها من مراقبة الأسواق والباعة وضبط موازينهم ومكاييلهم ومنع الغش (٣٦) . كما أوضح ، ابن عبدون ، واجبات المحتسب التي أشرنا إليها ، وزاد عليها بعض الواجبات الملقاة على عاتقه في أمور العسبة على القوارب التي تحمل البضائع والتجار ، ومراعاة عدم زهادة حاملتها عن المقدار المحدد لها (٣٧) .

وقد بلغت وظيفة المحتسب وأعمال الحسبة في الدولة الإسلامية درجة كبيرة من الدقة في ضبط الأمور وتنظيم المعاملات في الأسواق مما دفع البيزنطيين الى أخذ نظم الحسبة ووظيفة المحتسب وتطبيقها عندهم ، وأضحت من الدقة والصرامة ، بحيث خشي بأسها التجار ، وكان من العسر عليهم تهريب السلع والبضائع ، أو التسلاعب في أسعارها ، أو الاغتيال بنظم الأسواق (٣٨) .

ولعل من أهمية هذه الوظيفة أنها انتقلت الى ممالك إسبانيا المسيحية ، وإن كان نفوذها قد تقلص عنها وصار عمل المحتسب مقصورا على مراقبة الأسعار والموازين ، ويسمى هناك بالاسم العربي نفسه *Almohtacen* كذلك ظلت وظيفة المحتسب قائمة في المغرب حتى اليوم ، في الوقت الذي انقرضت فيه من المشرق ، وهذا دليل على أصالتها وضرورة الحاجة إليها في بلاد الغرب الإسلامي .

ولم تكن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية المسامة ، ولكن قام أولو الأمر بمراقبة الأسواق والمعاملات التجارية مراقبة دقيقة لمنع الغش وضبط الأمور (٣٩) . ويطلق بعض المستشرقين على المحتسب اسم « مفتش الأسواق والبضائع أو السلع ، والمقاييس والمكاييل والأوزان » (٤٠) .

كما يطلقون على الحسبة اسم : الشرطة المدنية ، أو الشرطة المسئولة في الأسواق والأدب العامة (٤١) . وهذا مما يدل على أهمية الحسبة والمحتسب في حجم المعاملات التجارية والاشراف على الأسواق ، كما يدل على ما بلغت من الدقة والتنظيم مما ساعد على استقرار الأمور ، وأسهم في ازدهار النشاط التجاري .

#### الأعوان والعرفاء :

على الرغم من تعدد الواجبات الملقاة على عاتق المحتسب وتشعبها ، إلا أنه كان قادرا على مجابعتها ، والقيام بأعبائها ، وقد استعان على تنفيذ ذلك بالأعوان والعرفاء لمساعدته في تنفيذ مهام وظيفته ، ولهذا كان يختار بنفسه الأعوان الذين يعملون معه . مراعيًا في ذلك أن تتوفر فيهم الأمانة والنزاهة ، ويحدد للأعوان أجرة معلومة في اليوم حتى يمكن للمحتسب أن يقطع لهم منها في تصرفهم بحسب ما مضى من النهار (٤٢) . كما اختار عريفا من أهل كل صناعة أو تجارة ليكون مسئولا أمامه عما يصدر من أهل حرفته ، ويلتزم المحتسب معرفتها ، فقد روي عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : « استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها » (٤٣) ويشير القرطبي إلى وجود عريف على أبواب كل صنعة من الصنائع في كل سوق من أسواق مصر ، يتولى أمرهم ، كما يقوم أعوان المحتسب بالطواف على أبواب الحرف والتجارة ومراقبتهم (٤٤) .

#### العقوبات التي يوقعها المحتسب :

وقد سن للمحتسب نوعية العقوبات التي يوقعها على من يخالف وذلك حتى تكون له هيبه في النفوس ، ويخشوا بأسه ، ويكون ذلك لهم رادعا يمنعهم من ارتكاب المعالفات أو الأخطاء ، ولذا منح المحتسب سلطة تنفيذية في توقيع العقوبة الفورية على من يخطئ وهو ما عرف بالتعزير ، كنوع من العقاب والتأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ، وتختلف باختلاف نوع الذنب المقترف وحال فاعله ، ويكون بالأعراض عن المخطئ جليل القدر ، أو بالتهديد والتشويش ، أو بالضرب والمحبس (٤٥) ، والتعزير يوافق الحدود من حيث أن الغرض منه هو التأديب والزجر بحسب اختلاف الذنب ، ويخالف الحدود من حيث أنه يجوز فيه الشفاعة أو العفو ، كما يختلف باختلاف منزلة ومكانة المخطئ ، إلى جانب أن تعزيره مشروط للحاكم أو القاضي ، وإذا حدث تلف بسبب التعزير فيجب ضمانه (٤٦) .

والتعزير وان كان نوعا من العقاب لم يقرره القرآن ، ولكن اتفق عليه في معظم البلاد الاسلامية ، ويشترط فيه عدم الزيادة عن الحدود ، ويجوز في التعزير أن يجرى من ثيابه ، الا ما يستر عورته ، ويشهر في الناس وينادى عليه بذنبه اذا تكرر ذلك منه ولم يقطع عنه ، ويجوز أن يعلق شعره ولا تعلق لحيته ، واختلف في جواز تسخير وجهه وان كان قد أجازته الأكثرية من الفقهاء (٤٧) \* ويكون التعزير أيضا بالتوبيخ بالقول أو الضرب بالسوط المتوسط الفلف ، أو بالدرة (٤٨) ، أو النفي من البلد ، أو التجريس والتشهير بأن يلبس المشهر به طرطورا من اللبد ، منقوشا بالحرق الملوثة ومكلا بالودع والأجراس ويطلق به في الشوارع (٤٩) ، وتوقع هذه العقوبات تبعا للذنب الذي يرتكبه المخطيء ، وعلى حسب مركزه الاجتماعي .

وقد قام الاشراف على الأسواق بدور ايجابي في استقرار المعاملات وانتعاش العمليات التجارية ، وضبط أمور أصحاب الصنائع ، وذلك نتيجة لتطبيق قواعد الحسبة ، وقيام المحتسب بواجبات عمله خير قيام ، يساعده في ذلك الأهوان والعرفاء ، الى جانب منحه سلطة تنفيذية في توقيع العقوبات الفورية على المخالفين كل حسب ذنبه . وهذا أدى من جانب آخر الى زيادة هيبة المحتسب في نفوس الباعة وأصحاب الصنائع وجعلهم يلتزمون الدقة والابتعاد عن الغش والتدليس أو الاخلال بالكيل أو الميزان مما أدى في نهاية الأمر الى انضباط أمور المعاملات التجارية في الأسواق .





## الهوامش والمصادر

- ١ - أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٨ . وانظر أيضا الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٨ . ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ .
- ٢ - سورة آل عمران (٣) : آية ١٠٤ .
- ٣ - راجع أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ . الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٩ وما بعدها . النويري : نهاية الأرب ، ج ٦ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- ٤ - د. ماجد : تاريخ الحضارة الإسلامية في المصور الوسطى ، ص ٥٥ .
- ٥ - راجع : ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٢٢٦ .
- ٦ - الكتاني : ( أبو زكريا يعقوب بن عمر ، الأندلسي ) : أحكام السوقي ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، نشر فرحات الدشرابي ، تونس ١٩٧٥ ، ص ٩ - ١٠ . ص المقدمة .
- ٧ - د. الرافعي : حضارة العرب ، ص ١٣٧ . وانظر أيضا : الشهابي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ .
- ٨ - الاستاذ/ عبد الحميد المبادي : صور وبعوث من التاريخ الإسلامي ، ص ١١٧ - ١١٨ ، الشهابي : الحسبة في الإسلام ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .
- ٩ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ . وانظر أيضا : زيدان ( جويجي ) : تاريخ التمدن الإسلامي ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
- ١٠ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ . وانظر أيضا : الأستاذ/ عبد الحميد المبادي : صور وبعوث من التاريخ الإسلامي ، ص ١٦٤ .
- ١١ - التباهي ( أبو الحسن عبد الله ) : المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، المنشور بمطبعة ( تاريخ فضاء الأندلس ) نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري ، القاهرة - ١٩٤٨ ، ص ٨١ . وانظر أيضا : ١٢ -
- Provençal : Histoire de L'Espagne Musulmane, T3, P. 457.
- Dozy : Spanish Islam, P. 457.
- ١٣ - ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ . وانظر أيضا : الشيزي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٦ - ١٠ . القرني : نفع الطبيب ، ج ٦ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- ١٤ - أنظر الكتاني ، كتاب أحكام السوقي ، مقدمة الكتاب ، ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٣ . ابن تيمية ( أبو العباس أحمد ) : الحسبة في الإسلام ، مطبعة الميزيد بالقاهرة سنة ١٣١٨ هـ ، ص ٥ وما بعدها . الشيزي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ٤ - ٥ .
- ١٥ - أنظر : ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٥ . رسالة ابن عبدون في الحسبة ، نشر ليفي بروفنسال في كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة ، المعهد العلمي الأنرسي بالقاهرة ١٩٥٥ ، ص ٣٥ - ٤٩ . وكذلك : رسالة ابن عبد الرؤوف في الحسبة ، والمنشورة في نفس الكتاب السابق ، ص ٨٤ . وانظر أيضا في كتاب ثلاث رسائل أندلسية : رسالة عمر بن عثمان البربري في الحسبة ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ١٦ - القرني : نفع الطبيب ، ج ١ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- ١٧ - الشيزي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٠ .
- ١٨ - ابن الأخوة : معالم القرية في أحكام الحسبة ، ص ٧٨ ، الشيزي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١١ ، ١٤ .
- ١٩ - الشيزي : نهاية الرتبة ، ص ٢٢ - ٢٤ . ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٩١ - ٩٢ .
- ٢٠ - الشيزي : نهاية الرتبة ، ص ٢٧ - ٢٨ . ابن الأخوة : معالم القرية ، ص ٩٣ . وانظر أيضا ابن عبدون : رسالة ابن عبدون في الحسبة ، ص ٤٣ ، وكذلك

- ابن عبد الرووف ( أحمد بن عبد الله ) : رسالة ابن عبد الرووف في آداب  
 الحسبة والعصبة ، نشر ليفي بروفنسال ، ص ٩٢ - ٩٥ .
- ٢١ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٢٢ - المصدر السابق ، ص ٣٠ .
- ٢٣ - نفسه ، ص ٣٢ .
- ٢٤ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٤٢ - ٥٨ .
- ٢٥ - المغانون ( مفردا : قنات ) وهو الذي يقوم بتدليل الضنن وبقائه في العصر  
 العالي المتجدد ( الشيزوي : نهاية الرتبة ، هامش ١ ، ص ٦٩ ) .
- ٢٦ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٦١ - ٧٢ .
- ٢٧ - المصدر نفسه ، ص ٧٣ ، ٧٩ .
- ٢٨ - القصد : شق العرق لاستخراج الدم منه ، أما لردائه ، وأما خوفا من حدوث  
 امراض نتيجة كثرة الدم ( انظر الشيزوي : نهاية الرتبة ، هامش ١ ، ص ٨٩ ) .
- ٢٩ - العقوبة : امتصاص الدم الفاسد أو الزائد ( انظر الشيزوي : نهاية الرتبة ،  
 هامش ٢ ، ص ٩٥ ) .
- ٣٠ - الكعال : طبيب امراض العيون .
- ٣١ - المجبرون : هم اطباء العظام في تلك المصور .
- ٣٢ - الجراحيون : هم اطباء الجراحة ( انظر : الشيزوي : نهاية الرتبة ،  
 هامش ١ ، ص ٢ ، ٩٧ ، عن الكعاليين والمجبرين والجراحيين ) .
- ٣٣ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ٨٠ - ٩٧ .
- ٣٤ - المصدر السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .
- ٣٥ - المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- ٣٦ - تجدر الاشارة الى ان ( ابن الاخوة ) في كتابه معالم القرية قد تناول اعمال  
 الحسبة ، وان كان قد اخل الابواب الاربعين الرئيسية التي تناولها الشيزوي ، في كتابه  
 نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، واضاف اليها بعض الاعمال الدينية والاجتماعية التي  
 اسندت الى الحسبة ، وبلغ كتابه سبعين بابا .
- ٣٧ - ابن عبيدون : رسالة ابن عبيدون في الحسبة ، نشر ليفي بروفنسال في ثلاث  
 رسائل اندلسية في الحسبة ، ص ٣٩ وما بعدها .
- ٣٨ - د. المدوي : الامبراطورية البيزنطية والدولة الاسلامية ، ص ١٢٧ .
- ٣٩ - د. زبارة : لمحات من تاريخ العرب ، ص ٢٥٥ .
- ٤٠ -
- Dozy : Supplement Aux Dictionnaires Arabs, VI, P. 85.
- ٤١ - د. شلبي : السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، ص ١٧٧ .
- ٤٢ - ابن عبيدون ( محمد بن احمد النجيني ) : رسالة ابن عبيدون في القضاء  
 والحسبة ، نشر ليفي بروفنسال ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١١ .
- ٤٣ - الشيزوي : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٢ .
- ٤٤ - القرطبي : الحاشية على كتابه في تفسير القرآن ، الطبعة الثانية ، ص ١٨ ، وانظر  
 ايضا : د. زبارة : لمحات من تاريخ العرب ، ص ٢٥٥ .
- ٤٥ - الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠٥ ، الشيزوي : نهاية الرتبة في طلب  
 الحسبة ، ص ١٠٩ ، ابن الاخوة : معالم القرية ، ص ١٨٤ - ١٨٨ .
- ٤٦ - الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ابن الاخوة : معالم القرية  
 في احكام الحسبة ، ص ١٩٠ - ١٩٥ ، الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ١١٠ ، وانظر  
 ايضا : د. شلبي : السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي ، ص ١٧٨ ، وكذلك :  
 الشهابي : الحسبة في الاسلام ، ص ١٤٦ - ١٥٠ .
- ٤٧ - الجريسي : رسالة في الحسبة ، نشر ليفي بروفنسال ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .
- ٤٨ - الدرر : تصنع من جلد البقر او الجمال .
- ٤٩ - الشيزوي : نهاية الرتبة ، ص ١٠ ، وانظر ايضا : د. ماجد : تاريخ الحضارة  
 الاسلامية في المصور الوسطى ، ص ٩٥ .